# بحث بعنوان

# "اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسُبل النهوض بها في ضوء تجربة سنغافورة وماليزيا وأمريكا"


**للباحث**

**د/ عصام قرني سيد**

**دكتوراة في الحقوق –قسم القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة القاهرة .**

**محام**

**بالهيئة القومية لسكك حديد مصر**

**وزارة النقل**


**٢٠٢٢م**

# ملخص البحث بالعربية

تناول هذا البحث تعريف المشروعات الصغيرة وقد توصلنا إلي أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل لها ، كما ان لتلك المشروعات خصائص ومميزات لها تميزها عن غيرها مثل سهولة تكوينها لانخفاض إحتياجاتها المالية، وتوفير فرص عمل جديدة ،وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية نظرا لحرص العاملين في المشروع الصغير علي النهوض به، كما تناولنا القانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١ م، والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة في توفير الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، والذي يعتبر خطوة حميدة من الدولة المصرية للنهوض بالمشروعات الصغيرة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، وتناولنا الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة ، والمتمثلة في إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتناولنا التجربة السنغافورية والماليزية والأمريكية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها، كما تناولنا التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و سُبل النهوض بها في مصر ، والتي أهمها تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية المتمثلة في تخصيص أراضي لإقامة المشروعات بأسعار مخفضة ، و توفير البنية الأساسية لها من كهرباء ومياه واتصالات ، كما يتم منح المشروعات الصغيرة إعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية على الدخل تمتد لعدة سنوات ، وإلزام الشركات الكبرى على التعاقد مع الشركات الصغيرة لتوفير أجزاء من مكونات إنتاجها، وانتهينا إلي الخاتمة ووضع بعض التوصيات ، وقائمة المراجع .

## مقدمة

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الكبير الذى تلعبه فى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل اضافة الى مساهمتها الفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول[١] .

فهي قوام اقتصاد أي دولة ، وذلك بما لها من دور فعال علي توفير فرص العمل، ، فضلا عن قلة تكلفتها المالية للبدء فيها ، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وتكون مرتبطة بالتطور السريع طبقا لاحتياجات المجتمعات ، وتعتبر عامل أساسيا لزيادة الدخول ، ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات المستجدة، وتنتشر تلك المشروعات في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة مجالا حيويا لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل.

وفي ظل اهمية جميع دول العالي الحالي بالاهتمام بتلك المشروعات ، خاصة قانون دول جنوب شرق اسيا ، إلا أن الواقع في مصر يشير إلي أن هذه المشروعات مازالت تعاني من عقبات كثيرة ، حيث لا يوجد رؤية واضحة إليها، ربما يعود ذلك غلي تباين وجهات نظر أجهزة الدولة إليها ، ومن هذا المنطلق كانت فكرة هذا البحث، والتي تتمحور حول كيفية تعظيم الاستفادة من المشروعات الصغيرة

---

[١] - سمحان، حسين ،٢٠١٢، تمويل المشروعات الصغيرة مفاهيم اساسية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الاردن، العدد الثالث،

وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وسوف يزداد الأمر وضوحا بعد تحديد مشكلة البحث في السطور القادمة.

## مشكلة البحث

تم تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١- التعريف بالمشروعات الصغيرة، ودورها الهام في مجال الاقتصاد، وخصائصها ومميزاتها .

٢-قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١، وذلك في ضوء القصور الذي وجه للقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة في توفير الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، اهمها خلوه من المزايا الضريبية والتأمينية لهذه المنشآت.

٣-الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة عوامل النهوض بالمشروعات الصغرى في ضوء الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

## أهداف البحث:

نسعي من خلال هذا البحث إلي دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر، ورصد التحديات التي تواجهها، ثم صياغة أفضل السبل لمواجهتها في ضوء الاسترشاد ببعض الخبرات المتقدمة في هذا المجال، وتحقيقا لهذا الهدف الرئيسي لزم تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. إلقاء الضوء علي مفهوم المشروعات الصغيرة، وأهم الخصائص المميزة لها والتي تضفي عليها ميزة تنافسية في المجال الاقتصادي.
٢. بيان الدور الاقتصادي الهام للمشروعات الصغيرة.

٣. عرض لتجارب بعض الدول – ماليزيا وسنغافورة وأمريكا د – التي أولت اهتماما كبيرا للمشروعات الصغيرة، وحققت نجاحا ملموسا في هذا المجال، والاستفادة من ذلك في كيفية النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر.

## أهمية البحث

## ترجع أهمية البحث لأمور منها:

١. ترجع أهمية هذا البحث لكونه أحد الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة، والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية.

٢. اتساع قطاع المستفيدين من هذا البحث ومنهم؛ رجال الاقتصاد، والمسئولون عن المشروعات الصغيرة علي المستويين الرسمي وغير الرسمي، وأصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم، والشباب الراغب في الاستثمار في هذا المجال، والمجتمع بأثره.

٣. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ودراستها وذلك كأحد للنهوض بالاقتصاد المصري.

## منهج البحث

منهج هذا البحث هو المنهج الوصفي، نظرا لملاءمته لطبيعة القضية البحثية المطروحة.

## خطة البحث:

ويمكن إيجازها علي النحو التالي.

المبحث الأول: التعريف بالمشروعات الصغيرة، وخصائصها .

المبحث الثاني: القانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١

المبحث الثالث: دور الجهات الحكومية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

(الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة)

المبحث الرابع: التجربة السنغافورية والماليزية والأمريكية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها.

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و سُبل النهوض بها في مصر

ويليهم الخاتمة والتوصيات والمراجع.

## المبحث الأول

## التعريف بالمشروعات الصغيرة(Small Project)

هو كل مشروع يكون عدد العاملين فيه محدود، ولا يحتاج أصول رأسمالية ضخمة وكثيرة لعمله، وتكون ملكيته محصورة بصاحب المشروع أو شريك آخر، ويمارس نشاطه ضمن منطقة جغرافية محدودة١.

إلا ان معظم الدول تواجه صعوبة في تحديد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، كما ان كلمة "صغيرة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلي أخري ومن قطاع لآخر حتي في داخل الدولة، فقد أشارت احدي الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة في (٧٥) دولة، ويتم تعريف المشروعات الصغيرة اعتماداً علي مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخري تقوم علي استخدام حجم المبيعات ومعايير أخري٢ .

وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخري وفق إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها.

فالبنك الدولي علي سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، بأنها المشروعات التي توظف أقل من (٥٠)

---

شرح معنى "المشروع الصغير - Small Project"هارفارد بزنس ريفيو١-
https://hbrarabic.com

٢ - جبريل ، أحمد ( ٢٠٠٢ ) دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني ، صفحة ٣ ، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية ، الشارقة ٧-٥/٩/.

عاملاً، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشروعات الصغيرة، منها اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف حتي (٥٠٠) عاملاً، وفي السويد حتي (٢٠٠) عاملاً، وفي كندا واستراليا حتي (٩٩) عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف حتي (٥٠) عاملاً[١].

أما في مصر فإن القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ م عرّف المشروعات الصغيرة، بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه ، ونجد أن بنك التنمية الصناعية في مصر ذهب إلي تعريف المشروعات الصغيرة" أنها تلك المشروعات التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن (١.١) مليون جنيها مصريا"[٢].

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة وذلك بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

## خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

تتمتع المشروعات الصغيرة، بخصائص معينة تميزها عن غيرها، ومن هذه الخصائص الآتي[٣]:

---

[١] - جبريل ، أحمد ( ٢٠٠٢ ) دور المصارف الإسلامية ، صفحة ٤ ، مرجع سابق .

[٢] - عبد الحميد ، محمد ( ٢٠٠٢ ) المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية ،ص٦، ندوة الرياض ٢/ ٥ .

[٣] - السعدى، أحمد دور ، ٢٠٠٤ ، مكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن.

١- سهولة تكوين هذه المشروعات لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المشروعات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة: وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة لإقامة هذه المشروعات، ويمكن أن تكون علي شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

٢- استقلالية الإدارة : ويعود ذلك إلي الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المشروعات وعليه فإن معظم هذه المشروعات يكون مديرها صاحب المشروع، أي أن سلطة اتخاذ القرار بيد صاحب المشروع، وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الأيدي العاملة والعملاء.

٣- المرونة والقدرة علي الانتشار: ويقصد بذلك قدرة هذه المشروعات علي الانتشار الواسع بين البيئات المختلفة، وهذا الانتشار الواسع يساعد علي التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والولايات، ويقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة.

٤- توفير فرص عمل جديدة: إن المشروعات الصغيرة قادرة علي امتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشروعات الكبيرة، كما أنها في الغالب تكون قريبة من محل إقامة العمال، مما يوفر مصروفات السكن والسفر وغير ذلك.

٥- مساندة ومغذية للمشروعات الكبيرة: حيث تمثل مخرجات المشروعات الصغيرة مدخلا للمشروعات الكبيرة لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها، وذلك لما تمتاز به من قدرة علي تلبية نواقص الصناعات الكبيرة بتكلفة أقل.

٦- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: نظرا لحرص العاملين في المشروع الصغير علي النهوض به: نظرا لحرص العاملين في المشروع الصغير علي

النهوض به ورغبتهم في استحداث أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

٧- الفعالية في التسيير: تتبع المشروعات الصغيرة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة، كما ينطبق هذا الأمر ايضا علي عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها، وهذا لا يمنع من استخدام أساليب التسيير الحديثة.

٨- الاعتماد على الموارد المحلية الاولية: تعتمد المشروعات الصغيرة . غالبا . على المواد الخام الاولية الموجودة في البيئة المحيطة ، وهذا يضفى عليها ميزة تنافسية كبيرة نظرا لعدم الحاجة للاستيراد العملة الصعبة وتوفير مصاريف النقل وغير ذلك من المزايا.

٩- تتميز المشروعات الصغيرة ايضا بدقة الانتاج وجودته : ويرجع ذلك الى التخصص فى انتاج سلع معينة ، مما يعنى ارتفاع مهارة العامل وزيادة انتاجيته.

درجة المخاطرة ليست عالية : حيث يمكن اقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الاسواق وكذلك فى القرى والارياف القريبة من مصادر المواد الاولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

## المبحث الثاني

## القانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١

صدر القانون رقم ( ١٤١ ) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحته التنفيذية الذي يوفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات ، وقد بلغ عدد المشروعات الصغيرة في مصر – متضمنة المشروعات متناهية الصغر – أكثر من ( ٢,٥ ) مليون مشروع تمثل حوالي (٩٩ % ) من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي ، وتساهم في ( ٨٠ % ) من الناتج المحلي الإجمالي ، وتغطى نحو ( ٩٠ % ) من التكوين الرأسمالي ، وتستوعب حوالي ٧٥ % من فرص العمل ، ويدخل سنويا ( ٣٩ ) ألف مشروع جديد مجال الإنتاج[١] .

كما أن حوالي ( ٦٠ % ) من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تعمل في مجال التجارة سواء تجارة الجملة أو التجزئة ، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل ، حيث لم يتعد ( ٣,١٠ % ) فقط من إجمالي هذه المشروعات ، وتستوعب هذه المشروعات في مصر ما يقرب من ( ٧,٩ ) مليون عاملا ، وفي هذا دلالة على ضرورة وضع أسس وقواعد راسخة لإيجاد معارف وتكنولوجيا حديثة يمكن الاستفادة منها في مجال المشروعات الصغيرة ، حيث أصبح الابتكار والتقدم في مجال التكنولوجيا هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية[٢] .

---

[١] - تقرير البنك المركزي المصري ، عام ٢٠٠٨ .

[٢] - يوسف ، محمد محمود عبدالله ، ص ٤٠١ ، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ... نماذج من التجربة المصرية ، المؤتمر الاقليمي " المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية : الواقع والتطلعات " ، الجامعة العربية المفتوحة ، الكويت ، أكتوبر(٢٠١٥).

ومن ناحية أخرى تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو ( ١٣ % ) من قيمة الإنتاج الصناعي والمشروعات المتوسطة ( ٤٦ % ) والمشروعات الكبيرة ( % ٤١ ) ، وتصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية ( ٤ % ) ، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم ، حيث تمثل هذه النسبة نحو ( ٦٠ % ) في الصين ، و ( ٥٦ % ) في تايوان ، و ( ٧٠ % ) في هونج كونج ، و ( ٤٣ % ) في كوريا الجنوبية ، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر ، والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية[١] .

وفي ضوء الانتقادات التي وجهت لهذ القانون ، تم استصدار القانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١ م، والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة في توفير الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، والذي يعتبر خطوة حميدة من الدولة المصرية للنهوض بالمشروعات الصغيرة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

ويلزم قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١، تلك المشروعات التي لم يجاوز حجم أعمالها السنوي ١٠ ملايين جنيه سنويًا، بأن تقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرارًا ضريبيًا سنويًا وفقًا لعدد من الضوابط ، وقد أصدرت مصلحة الضرائب، أمس الجمعة، دليل استيفاء

[١] - ماهر ، أحمد ، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية ، مقال على الانترنت على الرابط التالي :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

إقرار (١١١) الإقرار الضريبي على حجم الأعمال السنوي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفقًا للقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ على المنظومة الإلكترونية لتقديم الإقرارات الضريبية، أمس الجمعة، أنه طبقًا وهى تقديم الإقرار علي نموذج ٢٥ إقرارات (إقرار ١١١) قبل أول أبريل للشخص الطبيعي، وقبل أول مايو أو خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية الفترة الضريبية للشخص الاعتباري

وتتمثل التسهيلات المقدمة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتعديلات قانون الضريبة على القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة، وضوابط التقدم بإقرار في:

- تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المزايا الضريبية الواردة بالقانون من خلال التسجيل بجهاز تنمية المشروعات حتى يتسنى لهم الحصول على شهادة تعامل وشهادة تصنيف للمشروع.
- تم تخصيص نافذة واحدة بجهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة بها مأمور ضرائب وموظف لاستخراج الترخيص واستكمال المستندات حتى يتمكن من فتح ملف ضريبي والتمتع بميزة التجاوز عن الضريبة وفقاً للضوابط التي حددها القانون.
- يتم حساب الضريبة على المشروعات متناهية الصغر المسجلة أو التي تُسجل بعد صدور القانون وفقًا لحجم الأعمال السنوية، وذلك لمدة خمس سنوات، فإذا كان حجم الأعمال سنويًا بالجنيه أقل من ٢٥٠ ألف تكون الضريبة المستحقة ١٠٠٠ جنيهًا سنوي، وإذا كان حجم الأعمال من ٢٥٠ ألف ولا يُجاوز ٥٠٠ ألفًا سنويا تكون الضريبة المستحقة ٢٥٠٠ جنيهًا سنويًا، وإذا كان حجم الأعمال من ٥٠٠ ألف ولا يُجاوز مليون تكون

الضريبة المستحقة ٥٠٠٠ جنيهًا سنويًا ويتم تنسيب هذه الضريبة المستحقة في حالتين وهى حالة الوفاة وحالة التوقف النهائي للنشاط.

- يحق للممول أن يتقدم بطلب للخضوع للمعاملة الضريبية المقررة بقانون الضريبة على الدخل، وذلك في حالة إذا قدر الممول أنه حقق خسائر عن الفترة الضريبية محل المحاسبة، وإذا قدر الممول أن الضريبية المستحقة وفقًا لنظام المعاملة المبسطة تجاوز الضريبة المستحقة عليه وفقًا لقانون ضريبة الدخل، على أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب على النموذج المُعد لهذا الغرض قبل ٣٠ يومًا قبل نهاية الفترة الضريبية المُراد تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل عليها، ولا يجوز للممول العودة إلى نظام المعاملة المبسطة وفقًا للقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ إلا بعد مضى ٥ سنوات من تاريخ تطبيق قانون ضريبة الدخل عليه.يكون الإقرار مستوفيًا جميع البيانات الواردة به، وموقعًا عليه من الممول أو من يمثله قانونًا، وأن يؤدي الضريبة المستحقة من واقع الإقرار، واستيفاء جميع بيانات الإقرار، ويتعين تقديمه الإقرار في حالة وفاة الممول أو التوقف النهائي للمنشأة أو مغادرة الممول أو التوقف النهائي للمنشأة أو مغادرة الممول البلاد مغادرة نهائية أو التنازل عن المنشأة، خلال أربعين يومًا من تاريخ حدوث أيًا من الوقائع المذكورة.

# المبحث الثالث

# دور الجهات الحكومية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

# (الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة)

على الرغم من أن الحكومة المصرية أولت اهتماما كبيرا بالمشروعات الصغيرة ، إلا أن الواقع يشير إلى أن القائمين على هذه المشروعات يفتقدون إلى الكثير من الخبرات التسويقية والتصديرية ، مما نتج عنه زيادة في المخزون الإنتاجي وتضخم أعباء التمويل ، ومن ثم إفلاس بعض أصحاب تلك المشروعات الصغيرة وخروجهم من السوق .

وهكذا يشير الواقع إلى أن المشروعات الصغيرة في مصر ليست على المستوى المطلوب ، وغير مستغلة الاستغلال الأمثل ، ولا تؤدى الدور المطلوب منها في عملية التنمية الاقتصادية ، على الرغم من الأهمية الكبيرة لها في هذا المجال ، إلا أننا لا ننكر الجهود المصرية لتعزيز دور تلك المشروعات ، نذكر منها الاتي :

## إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]

كانت الدولة قد أصدرت قرارا بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى 2017/ 4/ 24 ، بحيث يكون تابعا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، و يأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة بالأعمال والبحث والإبداع والابتكار، ويقوم الجهاز بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال وكذا

[١] - الهيئة العامة لاستعلامات رئيس الوزراء : إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ،الثلاثاء ٢٥ أبريل ٢٠١٧ ،متاح على الرابط التالي: http://sis.gov.eg/?lang=a ٣٤

الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى وضع البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع من المشروعات والقواعد والشروط المتعلقة بالاشتراك فيها ومن ذلك برامج تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة، وبرامج ربط وتكامل تلك المشروعات بسلاسل المداد، فضال عن برامج تنمية المهارات فى مجال التسويق داخل البالد وخارجها .كما يقوم الجهاز بوضع نظم الحوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية من مصادر جيدة بأنسب الأسعار لتلك المشروعات، هذا بالإضافة إلى المساهمة في إجراء الدراسات السوقية ودراسات الجدوى وإتاحتها لها، إلى جانب تقديم وتيسير حصولها على التمويل اللازم لبدء النشاط وزيادة رأس مالها، فضال عن العمل على تيسير إنهاء الإجراءات والتصاريح اللازمة لبدء النشاط، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بهذه المشروعات .وقد قام الجهاز بضخ ٧,١٦ مليار جنيه لتمويل هذا القطاع مع بداية عام ٢٠١٤ ،حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٨ ، وهو ما يوازى حوالى ٥٠ %من إجمالي التمويل الذى قدمه الجهاز طوال فترة عمله منذ ١٩٩٢والبالغ قدره ٣٤ لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة ٥,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ لعدد مليار جنيه. كما قدم الجهاز قروضا نسبة مستهدف بلغت ١١٤ % .كما قدم وفرت ٥٧ ألف و ٥٢٩ فرصة عمل محققا 14ألف و ٢٦١ مشروعا الجهاز قروضا ٢ مليار جنيه لعدد ٢١٠ ألف و ٤٣٣ وفرت لتمويل المشروعات متناهية الصغر بقيمة مشروعا نسبة مستهدف بلغت ١٢٣ ، %لتصل إجمالي المنح التي قدمها الجهاز ٣٢١ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب وفرت ٣٢ ألف و٦١٤ فرصة عمل. وقد قام الجهاز بضخ تمويل قدره ٨,٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ ،تضمن ضمنا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإجمالي تمويل قرو ٧٦٧,٢ مليار جنيه، مولت حوالي 8,110ألف

مشروع صغير ومتناهية الصغر، ووفرت نحو ٦,١٤٧ ألف فرصة عمل . وبالنسبة الى التوزيع الجغرافي للتمويل الذى قدمه الجهاز تضمن ٤٥ %لمحافظات الوجه القبلي و ٣٦ %لمحافظات الوجه البحري و ر إلى أن التوزيع القطاعي تضمن نسبة ٦٢ %للقطاع % 12للمناطق الحضرية و ٧ %للمناطق الحدودية مشي ا التجاري و ١٨ %ل الإنتاج الحيواني و ١١ %لقطاع الخدمات و ٨ %للقطاع الصناعي و ١ %للمهن الحرة كما بلغت نسبة التمويل المقدم للإناث ٥١ %وللذكور ٤٩ .%.كما قدم الجهاز خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال الـ١١ شه ار الاولى شارك من العام الجاري تضمنت توفير ب ارمج تدريبية لعدد ٣ آالف و٤٠٥ متدرب وتنفيذ ١٤٧ معرضا فيها ٢٦٨٥ عارض بإجمالي مبيعات وعقود بلغت ٤,٣٢ مليون جنيه كما تم تسجيل عدد ٢٠٣٥ بترشيح عدد للحصول على إلى أن الجهاز قام أيضا مستفيد بسجل الموردين ، مشي ار ٨٤ مشروعا فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدو لية كما ساهم الجهاز في إبرام صفقات تكامل بين المشروعات بلغ عددها ١٥٤ صفقة بقيمة ٥,١٦ مليون جنيه ١.

---

[١] - مريم عدلي " قابيل يستعرض جهود الوزارة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2017 "جريدة وطني ، يناير ٢٠١٨ ، متاح على الرابط التالي -:
https://www.wataninet.com/2018/01/%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%84- %D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7/ - صفية حمدي ، " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ) ٨,٢ مليار جنيه ، بالنصف الأول من عام ٢٠١٩ ، ) جريدة المال ، ٢٠ أغسطس ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالى -:- https://almalnews.com/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA- %D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-2-8/

## -مشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، هو وجود عدد من الوزارات في وضع سياسات لدعم المشروعات لصغيرة والمتوسطة منها : وزارة الاستثمار ، هيئة التنمية الصناعية ، هيئة الرقابة المالية ، البنك المركزي المصري ...وغيرها . ويوضح الجدول التالي تلك الهيئات والهدف من انشاؤها كما يلى:

| الكيان المؤسسي | الهدف من انشاؤه |
|---|---|
| الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة | تعزيز مناخ الاستثمار وتسهيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال إنشاء نافذة واحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات للشركات الناشئة. |
| هيئة التنمية الصناعية | لمساعدة والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات التأسيس وخطط التسجيل المت للمستثمرين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية |
| هيئة الرقابة المالية المصرية | ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس شركات التمو الأصغر التي تقدم منتجات وخدمات إلى القطاع. |
| البنك المركزي المصري | خلق حوافز للبنوك لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسط |
| المعهد المصرفي المصر | توفير مجموعة واسعة من خدمات بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي بين رواد الأعمال حول طرق ومعايير الحصول على التمويل. |
| الصندوق الاجتماعي للتنـ | توفير شبكة أمان لحماية الفئات المستضعفة من الآثار الضارة للبرام الاقتصادية وتعزيز تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. |

Source : The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES) , Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies , EMNES Studies No 3 / December, 2017 , P.32.

## تدشين منصة المشروعات الصغيرة[١]:

بدأ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتعاون مع شركة تشغيل المنشآت المالية E- Finance ، أعمال تطوير منصة المشروعات الصغيرة ، والمنصة هي موقع الكتروني تفاعلي أقامه جهاز تنمية المشروعات، على شبكة الأنترنت ليتيح كافة المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والشركات الناشئة. وتهدف المنصة الى الاتي ٢:

- تقديم كافة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء المشروعات أو تطويرها بشكل مبسط.

– تحتوي منصة المشروعات الصغيرة، على كافة الخدمات التمويلية والتدريبية والفنية والتسويقية التي تقدمها مختلف الجهات المهتمة بقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

– تتضمن منصة المشروعات الصغيرة، احتياجات رواد الأعمال من معلومات عن مقدمي الخدمات، والإرشاد والتوجيه في مجال ريادة الأعمال – .

– تقدم المنصة خدمات إعداد خطط العمل ودارسات الجدوى وأدوات التمويل المناسبة لها

– تتيح منصة المشروعات الصغيرة، موادا تعليمية حول "كيف تبدأ وتخطط وتنمي مشروعك"، والبرامج والمشروعات القومية والمبادرات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

– تتضمن أعمال تطوير المنصة، إضافة خدمات جديدة؛ لدعم أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر و مساعدتهم لتنمية مشروعاتهم

---

[١] - شيماء مصطفى ، " ١٠ معلومات ال تعرفها عن »منصة المشروعات الصغيرة« في مصر" ، أخبار اليوم ٣٦ ،متاح على الرابط التالي-https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2711492/1/10 :

[٢] - منصة المشروعات الصغيرة ، متاح على الرابط التالي -:
https://www.msme.eg/ar/Pages/AboutPlatform.aspx

وذلك من خلال مجموعة من الصفحات الفرعية الخاصة بالكيانات المصرفية وغير المصرفية ومن خلال سوق الكتروني يساعد الموردين والوكالات على تقديم خدمات التبادل التجاري، وتعرض المنصة، الفرص الاستثمارية الجديدة للقطاعين العام والخاص والتي يمكن أن يستفيد منها أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر-.

## مبادرة الرئيس السيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي، مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزي المبادرة في يناير ٢٠١٦ بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥ %متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧ %متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢ %متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٠ مليار جنيه لحوالي ٦٢ ألف مشروع .كما وافق البنك المركزي على إصدار ضمانة لشركة ضمان مخاطر الائتمان CGC بقيمة ٢ مليار جنيه، والتي ستمكن الشركة من إصدار ضمانات للبنوك بنحو ٢٠ مليار جنيه مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاع الصناعي الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات بما يساهم فى توسع البنوك فى تمويل تلك المشروعات [١]

كما تبني البنك المركزي مبادرة" رواد النيل "بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات ،ويقوم من خلالها البنك المركزي بتقديم خدمات تطوير الأعمال

[١] - د. هبة عبد المنعم ، د . الوليد طلحة ، د. طارق اسماعيل ، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، ) أبو ظبى : صندوق النقد العربي ، ٢٠١٩ ، )ص١٦٧.

للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة بدءا من الفكرة حتى النمو إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة .يهدف البنك المركزي من خلال هذه المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة ألعمال والمعارف المتعلقة بها لدعم الشباب[١].

[١] - نفس المرجع السابق مباشرة ، ص .١٦٨.

## المبحث الرابع

## التجربة السنغافورية والماليزية والأمريكية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها

من المفيد هنا الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى والتي نشطت فيها المشروعات الصغيرة وكان لها دور واضح في التنمية الاقتصادية بهذه الدول ، وهذه التجارب كثيرة ومتنوعة ومثيرة ، وفيها بعض ما يرشدنا في جهدنا لجعل المشروعات الصغيرة في مصر وسيلة للتنمية ، وسلاحا لمكافحة الفقر والتهميش ، ومجالا للحد من البطالة ، خاصة بين فئات الشباب ، والقوى العاملة من الإناث .

وتم اختيار تجربة كلا من سنغافورة وماليزيا والهند وأمريكا ، حيث ان تلك البلدان قد نجحت في تطوير هذه المشروعات دون تكلفة كبيرة وبذلك دعمت الصادرات وأوجدت فرصا للابتكار وخاصة في مجال الخدمات والاقتصاد الرقمي وحققت جودة عالية مع إنتاجية مرتفعة ، ، وفيما يلي عرض لتجارب تلك الدول .

### أولا : التجربة السنغافورية :

وجدت سنغافورة نفسها وحيدة بعد الانفصال، اذ كان عليها مواجهة مجموعة من المشاكل اذا ما ارادت البقاء كدولة مستقلة، و كانت ابرز المهام التي تتطلب ايجاد الحلول لها هي قضية بناء الجيش ، وتأسيس الاسواق ،وحل مشاكل العمالة والسكن ، وقد نجحت الحكومة و على مدى سنوات عدة في ايجاد معالجات عملية لهذه القضايا و بشكل متوازن دون ايثار جانب على حساب جانب آخر، لكن الطابع الاقتصادي للتنمية في دول جنوب شرق اسيا و منها سنغافورة دائما ما كان له

الاولوية في الاهتمام و البحث نظرا لكونه القلب النابض للتنمية والمرتكز الاساس في اظهار تقدم الامم ودعم تفوقها على المستويين الاقليمي والعالمي١.

وقد مرت مراحل تطور التنمية الاقتصادية في سنغافورة علي ثلاثة مراحل:

**المرحلة الاولى : ١٩٦٠ – ١٩٨٠م** ، والتي قد تميزت استراتيجية الدولة التنموية خلال هذه المرحلة بنظرة اشتراكية للرأسمالية فهي تدعم كل ما يؤدي الى تعزيز الرأسمالية في الحياة الاقتصادية وايلاء الاهمية الكافية في الوقت نفسه للجوانب الاجتماعية للتنمية ،لهذا لم تتوان الحكومة السنغافورية التي كان يترأسها آنذاك ( لي كوان يو )٢.

**المرحلة الثانية : ١٩٨٠-١٩٩٠،** والتي تميزت بتغلبها علي اوجه القصور الذي واجه عملية التنمية خلال عقدي ستينات وسبعينات القرن الماضي اعطى لسنغافورة الذريعة للانتقال لمرحلة جديدة من التنمية تعتمد على نمو انتاجية المدخلات بدلاً من زيادة حجمها ،لذا اعتمدت سنغافورة استراتيجية قائمة على مرتكزين الاول :تقوم على استيراد احدث التطورات التكنولوجية العالمية من اجل زيادة انتاجية رأس المال والعمالة من خلال تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الاجنبية بوصفها الوسيلة المثلى لنقل المعارف والعلوم ،الثاني :توفير البيئة القانونية والفكرية والحكومة الرشيدة ورعاية المواهب المكتسبة من اجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي.٣

---

[1]- Eivind B. Furlund ,Singapore from Third to first world Country :The Effect وDevelopment in little India and Chinatown, Norwegian University of Technology and Science Department of Geography, Trondheim, may 2008, p.4-5

[2]- Eivind B. Furlund , Op .Cit. , p.4

[٣]-- فريديك معتوق المارد الآسيوي يسيطر :مقاربة سوسيلو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان - كوريا- سنغافورة- الصين)،بيروت، منتدى المعارف،٢٠١٣ ،ص٩٠.

وقد عرفت سنغافورة في بداية عقد الثمانينيات ما سمي بثورة الكمبيوتر ، عندما اتخذت الحكومة قراراً بنشر الكومبيوتر في المؤسسات التعليمية المختلفة بناء على تقرير لجنة وزارية كلفت بدراسة هذا الموضوع واعطاء رأيها فيه مما حول سنغافورة تدريجياً الى مركز دولي لبرامج الكمبيوتر يستوعب ما يقرب من ربع حجم العمالة في البلاد ،نتيجة لذلك ازداد دخل سنغافورة من تصدير هذه البرامج من ٧٠ مليون٢٤ دولار في العام ١٩٨١ الى ٢٧٨ مليون دو لار امريكي في العام ١١٩٩٤.

**<u>المرحلة الثالثة :١٩٩٠ -٢٠١٦</u>** مع دخول العالم مرحلة العولمة في بداية تسعينيات القرن الماضي سارعت سنغافورة الى الاندماج فيها لما لها من آثار ايجابية بنظر رئيس وزراء سنغافورة الاسبق (لي كوان يو م) ن حيث قابليتها على رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التوظيف ،ويرى ان اقلمة الاقتصاد السنغافوري مع متطلبات العولمة البنيوية المتعلقة بالنظام المصرفي واحتياطات العملة قد اسهم بشكل مباشر في التخلص من الآثار السلبية للعولمة ومكنها من تجاوز آثار الازمة المالية الاسيوية المدمرة في العام ١٩٩٧ والذي رأى حينها ان افضل وسيلة للتخلص منها موجهاً نصحه الى الدول الاسيوية هو مزيد من الاندماج في نظام العولمة مستشهدا بحقيقة " قد يكون هناك خاسرين ولكنهم سيزيدون وستكون الخسارة مضاعفة اذا تم التراجع عن مفهوم العولمة فهي برأيه ، واذا لم تقبل هذه الدول العولمة بكامل شروطها الاقتصادية والسياسية " ظاهرة حتمية تفرض على الدول خيارين لا ثالث لهما اما ان تتصرف طبقاً لمقتضيات السوق والمشروع الخاص ،او تتراجع نحو الخلف وتتحمل تبعات عملك ،فالعولمة تفترض وجود سوق رأسمالي

[١] - ميرفت عبد العزيز ،سنغافورة وماليزيا ،في .د: محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم مسعد )محرران)،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،١٩٩٧، ص ٣١١ .

تفاعلي واحد وعلى كل دولة ان تتصرف فيه طبقا ً لقواعد محددة بمعنى ان جوهر العولمة يشير الى وجود قواعد موحدة للتعامل في السوق الرأسمالية[١] .

واصلت سنغافورة خلال هذه المرحلة مسيرتها في مجال تعميق اقتصاد المعرفة ،اذ اعتمدت خطة خمسية جديدة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي تقضى بالارتقاء بمستوى الانتاجية اعتماداً على مفهوم الابتكار والجودة ،فمسار التنمية خلال هذه المرحلة يستوجب ان يتم التركيز فيه على رفع مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الانتاج بحيث تصل الى ٢ %سنوياً . وسجل الانفاق على البحث والتطوير ابتداء من النصف الثاني من التسعينات ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً ١٩، %وقد ساهم القطاع الخاص مساهمة فاعلة في دعم هذه الانشطة عبر تمويله بنحو ثلثي حجم انفاقه ،مما انعكس ايجابياً من خلال التطور الكبير الذي شهده انتاج الصناعات عالية التقانة وصادراتها ويوضح الجدول الاتي والذي يغطي النصف الاول من تسعينيات القرن الماضي اي مع بدايات دخول سنغافورة عصر العولمة هذه الحقيقة[٢].

وقد توصلت سنغافورة مع دخولها عصر العولمة الى نتيجة منطقية هو ان التقيد بالأنظمة والقوانين في قطاعها المالي والمصرفي اصبح مُغاليا في صرامته وان من الضروري تغييره ليتلاءم مع التغييرات الجديدة في النظام المالي العالمي من خلال ادخال منتجات مالية جديدة دون الحاجة لانتظار نتائج اختبارها وتجربتها في انظمة اخرى ، ابتدأتها بتعيين خبراء ومدراء تنفيذيين اجانب في المصارف الكبرى في البلاد منذ عام ١٩٩٨،والسماح للمصارف العالمية الكبرى للعمل في السوق

[١] - ماجدة صالح ،الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ،في .د: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين )محرران)،اسيا والعولمة ،جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،٢٠٠٣،ص١١٧-١١٨.

[٢] -.د: محمد السيد سليم (محرران (لرؤي الأسيوية والعولمة )، الاطلس الاسيوي، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية .٢٠٠٣،لرؤى الاسيوية للعولمة ، ص ٣٥ .

المحلية ،والعمل على تعزيز صناعة ادارة الاصول والممتلكات المالية ،وتعديل القواعد الناظمة لتدويل دولار سنغافورة وتنقيحها ،وتشجيع البورصات المحلية على الاندماج وتحرير معدلات العولمة والوصول الى البورصات ،وادخال اجهزة الصراف الالي ،ورفع القيود المحددة للملكية الاجنبية لاسهم البنوك المحلية ،وانشاء لجان ترشيحية في مجالس ادارات المصارف والتي تتحدد مهمتها بالتدقيق بالترشيحات لشغل المناصب المهمة في مجلس الادارة والادارة ذاتها من اجل ضمان توجيه الاشخاص المعينين اهتماماً كافياً لمصالح حملة الاسهم كافة دون الانحياز للمهيمنين منه ساعدت هذه الاجراءات سنغافورة على النجاة من الازمة المالية الاسيوية في العام ١٩٩٧ والتخلص من اثارها السلبية بسرعة اذ لم ينهار اي مصرف في سنغافورة على الرغم من انخفاض قيمة الدولار السنغافوري بنسبة٨٣,١٣ %بسبب هروب رؤوس الاموال الاجنبية الى خارج البلاد ،وتراجع النمو الاقتصادي ،وزيادة معدلات البطالة التي ارتفعت في سنغافورة الى ٢,٣ % في العام ١٩٩٨،وخسارة المدخرين لجزء غير قليل من القيمة الحقيقية لمدخراتهم خاصة السنغافوريين ،وارتفاع الاسعار[١].

وما اود به الاهتمام في مجال بحثنا هذا ان دولة سنغافورة جعلت من التعليم الوسيلة الأولي والأساسية هو أولي اهتماماتها ، حيث تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حجمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة ، وابتكار سلع جديدة ، وتوسيع اسواق العمل وايجاد فرص جديدة فيه ، فالنظام التعليمي اذا ما كان متطورا فأنه سيساهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد ، لكن هذا البناء لن يتحقق في بلد مثل سنغافورة الذي لا يملك اي

[1]- Eivind B. Furlund , Op .Cit. , p.١٣٥-١٢١-١١٦

موارد طبيعية ، لذا توصلت النخبة السياسية فيه بعد دراسات مستفيضة الى ضرورة استغلال رأس المال الحقيقي الذي تملكه والارتكاز عليه في تنميتها الاقتصادية الا وهو الانسان[١].

ويعد المدرسون والمعلمون حجر الزاوية في النظام التعليمي والتربوي في سنغافورة ، اذا كانوا بمثابة الاداة الاساسية للتقدم العلمي في البلاد وهذا يعود الى ان اختيارهم يخضع لنظام دقيق وصارم من خلال اتباع آلية تقوم على اختيار المدرسين والمعلمين من بين الثلث الاول من خريجي المدارس الثانوية وقبولهم في المعهد الوطني للتربية والتعليم في جامعة نان يانغ للتكنولوجيا واعطاءهم مواد مكثفة وتنمية مهاراتهم الخاصة وادخالهم في دورات تدريبية لتمكنهم من ايصال هذه المعلومات الى النشء الجديد ، وابقاءهم على صلة قريبة بما يجري من تطورات في تقنية التعليم ومهاراته ولم تقصر الحكومة السنغافورية اهتمامها بالتعليم الاولي وانما وجهت اهتماما خاصا بالتعليم العالي من خلال اتباع خطوات عدة ابرزها ، اولا: انشاء جامعات تواكب التخصصات الجديدة في سوق العمل الدولي ، ثانيا: ربط الجامعات الوطنية بعلاقات وثيقة بالمؤسسات والجامعات العالمية ، ثالثا: زيادة الانفاق على التعليم خاصة ما يتعلق منها بالبحث والتطوير ، ورابعا: دعم الحكومة لجهود الشركات السنغافورية في مجال التدريب لموظفيها[٢].

وهكذا اصبحت سنغافورة التي يترادف اسمها مع كلمة العولمة خلال هذه المرحلة مركزاً لتكرير النفط على الرغم من عدم احتواء باطن اراضيها على هذه

---

[1] (Gavin Sanderson , International Education Development in Singapore, International Education Journal , vole 3 , no 2 , 2012 , p.-.١٩-١٨

[٢] -- عبد الرحمن عبد العال ، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، في : جابر عوض (محررا) دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية في الخبرة الآسيوية ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ،٢٠٠٩، ص . ٣٣٢- ٣٣١

المادة وانشاء اجهزة الحفر ،كما احتلت خلال هذه المرحلة المليئة بالإنجازات المرتبة الاولى في نظام الحوافز الاقتصادية في اقتصاد يعتمد المعرفة في عمله وتوجهاته ،والمرتبة الرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر البنك الدولي اقتصاد المعرفة في جودة مزاولة انشطة الاعمال حسب تقارير البنك[١]، وتطورت المؤشرات الرئيسة للاقتصاد في سنغافورة تطوراً كبيراً منذ بداية تجربتها التنموية حتى وقتنا الحاضر.

## ثانيا: التجربة الماليزية:

حازت دولة ماليزيا بفضل جهودها في التنمية الشاملة المتكاملة موقعا جيدا في كل المؤشرات والمقاييس مقارنة بدول العالم الأخرى، حيث تعتبر تجربتها من أهم التجارب الاقتصادية الناجحة ، والتي حازت على اهتمام وتقدير العالم ، حيث استطاعت ماليزيا خلال فترة زمنية لم تتجاوز عقدين من الزمن بفضل رئيس وزرائها الدكتور مهاتير محمد ( ١٩٨١- ٢٠٠٣ ) أن تتحول من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية ، واستهلاكية لكل ما ينتجه الخارج ، إلى دولة من أهم دول العالم المنتجة والمصدرة للتكنولوجيا ، ويسهم قطاع الصناعة فيها بنحو ( ٩٠ % ) من الناتج المحلي الإجمالي ، ولتحتل ماليزيا مكانة متميزة بين دول العالم المتقدمة صناعيا[٢] .

ويعد الاقتصاد الماليزي اقتصاداً صناعيا وتسويقيا حديث النشأة ؛ حيث يشغل الاقتصاد الماليزي المرتبة الخامسة والثلاثين ضمن أكبر مجموعات الاقتصاد العالمي ، والمرتبة الرابعة من بين مجموعات الاقتصاد في بلاد جنوب شرق آسيا ،

[١] -محمود عبد الفضيل ،٢٠٠٠، العرب والتجربة الاسيوية : الدروس المستفادة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٢ .

[٢] -عباس ، عائشة والدسوقي ، نهى ( ٢٠١٩ ) أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : دراسة تحليلية في الخلفيات " الأسس والأفاق ، ص ١١، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا.

كما تعد ثالث أغنى الدول في جنوب شرق آسيا من ناحية إجمالي الناتج المحلي الفردي ، بالإضافة إلى ذلك فإن اقتصاد ماليزيا يتصف بمستوى عال من التنوع والقوة ، حيث بلغ مقدار صادراتها من المنتجات التكنولوجية الحديثة حوالي ( ٦٣.٣ ) مليار دولار عام ٢٠١٤ م ، والذي يعتبر ثاني أكبر مقدار بعد دولة سنغافورة ، هذا إلى جانب كونها ثاني أكبر مصدر لمنتجات زيت النخيل على مستوى العالم بعد إندونيسيا ، ويضاف إلى زيت النخيل مجموعة رئيسة من الصادرات الماليزية بما فيها المنتجات الالكترونية والكهربائية ، والبترول ، و الآلات ، والمنتجات الكيميائية ، والأجهزة العلمية والبصرية ، والمنتجات الخشبية والمعدنية[١] .

لقد كان للمشروعات الصغيرة دور كبير في تحقيق ونجاح عملية التنمية في ماليزيا وبلغت تلك المشروعات ( ٨٦ % ) من إجمالي المشروعات بها ، وتساهم هذه المشروعات بـ ( ٣١ % ) من الناتج المحلي و ( ٥٦ % ) من التشغيل الكلى و ( ١٩ % ) من قيمة الصادرات[٢] .

ويطغى النشاط الخدمي على هذه المشروعات إذ يمثل ( ٨٦.٥ % ) منها ليبقى ( ٧ ، ٣ % ) و ( ٦,٢ % ) للصناعة والزراعة على التوالي ، و يتركز هذا النشاط في أعمال البيع ( ٥٥.٥ % ) والمطاعم والفنادق ( ١٤.٧ % ) والمهن الحرة والأعمال ( ٨ % ) والنقل والمواصلات ( ٦.٥ % )[٣] .

وما يميز التجربة الماليزية هو الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة من خلال وضعها في خطط التنمية وبذل جهود استثنائية لتحسين الجودة وزيادة فرص

---

[1]- Sawe, Benjamin Elisha(2017). "The Economy Of Malaysia." WorldAtlas, Apr. 25, worldatlas.com/articles/the-economy-of-malaysia.html.,Retrieved 10-5-2018. Edited

[2]- Moh, Ghazali Younes (2006)p 25 Technology capacity Building for SMES. Sharing of Malaysian Experience.

[3] -National SME Development council(2010) p21 SME Annual Report 2009/10 .

التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية ، وبجانب ذلك تتميز هذه التجربة بحاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها ، حيث بدأ تبنى الحاضنات من قبل الجامعات والمراكز البحثية وشركات التكنولوجيا الكبيرة ، وأغلب الحاضنات يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية ، والحكومة هيا الراعية لهذه الجهود خاصة من خلال مركز حاضنات الأعمال التكنولوجية وهو في الحقيقة المعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية ، ويتولى هذا المركز رعاية حاضنات الأعمال والذي بدأ بمرحلة التنمية الريادية ( رفع مستوى المهارة والابتكار ) ثم مرحلة التكوين المؤسسي ( الأبنية – المعدات – متطلبات تكنولوجية والإدارة ) وأخيرا مرحلة التسويق والربط مع الشركات الكبيرة والمجهزين ومجتمع الأعمال المحلي والعالمي[١] .

ومن أهم المبادرات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة كانت من خلال مجلس وطني يشرف على تنمية هذه المشروعات (National SME Development council ) وتضمنت مبادرات هذا المجلس الآتي[٢] :

- العمل على تحسين البنية الأساسية المادية وتلك الخاصة بإدارة المعلومات ومن ذلك إنشاء بوابة المعلومات حول تلك المشروعات .
- . تقوية وتعزيز قدرات هذه المشروعات من خلال دعم التسويق والترويج والتدريب وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاستشارية ودعم الرياديين وتنمية التكنولوجيا والتوعية .

[١] - درج ، على احمد درج ( ٢٠١٥ ) التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا ، ص ١٣٦٥ ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٣ ، المجلد ٢٣ .
[٢] - ( تقرير التنمية البشرية في ماليزيا ، ٢٠٠٥)

- القيام بتمويل هذه المشروعات من الموازنة الحكومية وبلغ إجمالي تمويلها حتى عام ٢٠٠٥ ( ١٢,٧ ) بليون رينجيت ( حوالي ٤ مليار دولار ) توزعت بين قروض ميسرة ومنح وصناديق واستثمارات .

وتعد البنوك هي الممول الرئيس لهذه المشروعات باختلاف أنواعها ، حيث بلغت نسبة التمويل منها في عام ٢٠٠٩ ( ٥٩.٤ % ) ، ثم الأسهم ( ٢٩,٥ % ) ، ثم الأصدقاء والأقارب ( ١٩,١ % ) . وتغطى المنح والبرامج الحكومية ( ١٨.٤ % ) ولا يسهم الإقراض المتناهي الصغر Microfinance إلا بنسبة ( ٢,٦ % ) أما مساهمة التعاونيات فمحدودة للغاية ( ١,٨ % )[١] .

## ثالثا : التجربة الأمريكية:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية لدعم وتشجيع المنشآت الصغيرة. وقد وضعت أمريكا تعريفاً لهذه المنشآت مختلفاً باختلاف النشاط الذي تعمل فيه المنشأة، وقد اتخذت أمريكا العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لتحقيق التطور في قطاع المنشآت الصغيرة منها.

١- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة مثل: إدارة المشاريع الصغيرة Administration Business Small وهي مؤسسة حكومية انشأت عام 1953م، وتختص بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة. وتقوم هذه الادارة بتزويد المشاريع الصغيرة بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية، ويساعد في تقديم القروض لهذه المشاريع بشكل مباشر او غير مباشر. فالقرض المباشر يتم بواسطة إدارة المشاريع الصغيرة نفسها،

[١] - المجلس الوطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ص ٣٧ ، التقرير السنوي( ٢٠١٠ ) .

أما القرض غير المباشر فيتم عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، ولكنها مضمونة بنسبة ٩٠ %من إدارة المنشآت الصغيرة.

٢-. منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة تصل الى ٢٠.%.

٣-مراكز تطوير المنشآت الصغيرة .المعاهد والجامعات حيث تعمل على تقديم استشارات وحلقات نقاش وتدريب وغيرها..

٤-. إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الإلكترونية حيث يتبع هذا القسم ١٠٥ مركز تنتشر في جميع أنحاء أمريكا. وكان لهذا النشاط اثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة .ويتمثل دورها فيما يلي • : منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة • .مساعدة المشاريع الصغيرة فى بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية • .منح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية • .منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة • . مساعدة المشاريع الصغيرة فى بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية مساعدة المشاريع الصغيرة فى تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج • .تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية •تقوم الإدارة بترخيص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، التي تعنى بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة • .دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية مشاريع صغيرة ومتوسطة .وللتوسع في توفير المساعدات الإدارية والاستشارية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات على حد سواء، أقامت إدارة الهيئة مركزا في كل ولاية، بالإضافة إلى وجود مؤسسة ريادية عامة أو خاصة تقوم برعاية هذا المركز وإدارة برامجه، كما قامت الهيئة بتأسيس مكاتب للقطاع الخاص ليجمع بين موارد القطاع الخاص وموارد إدارة المشاريع الصغيرة، لزيادة فعالية

برامج الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب الإداري والنشرات الإرشادية، بالإضافة إلى قيامها بالمساعدة في الحصول على عقود حكومية وعقود من الباطن والقيام بتمويل صادرات هذه المشاريع من خلال برامجها[١].

جدير بالذكر أن نجاح الدول السابق الاسترشاد بها في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة هو حصيلة مجموعة من الخطط والسياسات التي تبنتها تلك الدول ، سواء ما يتعلق بالتمويل أو التدريب أو التسويق أو التشريع أو الإعفاء الضريبي أو تبنى حاضنات الأعمال والحماية من المنافسة وتطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي يجعلها مكتملة ومغذية للمشروعات الكبيرة ، وسوف يظهر ذلك في المحور الخامس من البحث والخاص بسبل النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر .

وبعد إلقاء الضوء على تجارب تلك الدول ، سنسلط الضوء هنا على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و سُبل النهوض بها في مصر وهذا ما سيوضحه المبحث القادم .

[١] - د/ سمير زهير الصوص، ٢٠١٠ "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة "– نماذج يمكن الاحتذاء هبا في فلسطين ، ص ٣٠.

## المبحث الخامس

## التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و سُبل النهوض بها في مصر

نظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة في مصر ، فقد نال اهتمام كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية وكذلك هيئات المعونة وازداد هذا الاهتمام خاصة في الفترة الأخيرة ، وتقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي (قروضاً لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل وإنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام ١٩٩١م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة. حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية[١].

ويتضح ذلك أيضا فيما قرره البنك المركزي المصري بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ ( ١٤ % ) ، وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ ، وهذا القرار يسرى على الشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن ( ٢٠ ) مليون جنيه ، على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ( ٢٥٠ ) ألف جنيه ولا يزيد عن (٥) ملايين جنيها ، وأيضا وفي إطار التخفيف من أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستمر في الإنتاج ؛ أطلق البنك المركزي المصري مبادرة

[١] -/ سمير زهير ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

لتسوية مديونيات صغار العملاء وذلك بإعفاء المتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن نصف مليون جنيها من ( ٧٥ % ) من إجمالي الدين و ( ٧٠ % ) للمتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيها[١] .

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية أولت اهتماما كبيرا بالمشروعات الصغيرة ، إلا أن الواقع يشير إلى أن القائمين على هذه المشروعات يفتقدون إلى الكثير من الخبرات التسويقية والتصديرية ، مما نتج عنه زيادة في المخزون الإنتاجي وتضخم أعباء التمويل ، ومن ثم إفلاس بعض أصحاب تلك المشروعات الصغيرة وخروجهم من السوق .

وهكذا يشير الواقع إلى أن المشروعات الصغيرة في مصر ليست على المستوى المطلوب ، وغير مستغلة الاستغلال الأمثل ، ولا تؤدي الدور المطلوب منها في عملية التنمية الاقتصادية ، على الرغم من الأهمية الكبيرة لها في هذا المجال ، إذن فما هو السبب ؟ الإجابة تتضمنها السطور القادمة التي تعرض للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر .

## التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة

إن المشروعات الصغيرة بصفة عامة والمشروعات السياحية منها بصفة خاصة تعانى من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعانى منها المجتمع الذى يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلى الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للإدخار والاستثمار، وقلة الموارد المحلية إضافة الى مشكلات أخرى متفرقة[٢].

---

[١] - البرادعي ، منى ( ٢٠١٦ ) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الوسط المفقود ، والحصول على التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ما وراء الحدود ، ص ٨٩ ، المعهد المصرفي المصري ، القاهرة ، ٩/٢٦ .

[٢] - عمر، ايمن على ، ٢٠٠٦ ، ادارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، دار نشر الثقافة. ص ٢٥٠ .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات في مصر للنهوض بالمشروعات الصغيرة ، إلا أنها لم تصل بها إلى المستوى المطلوب ، ومازال الدور الاقتصادي لهذه المشروعات في عملية التنمية ضعيفا ، ويرجع ذلك للعديد من التحديات منها[١] :

١- صعوبة الحصول على الموارد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على الموارد الأولية المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة .

**٢- الانتماء** ، حيث تعانى المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبات جمعها تحت جهة معينة ،وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات ، بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

٣- ضعف تمتع مستلزمات الإنتاج للصناعات الصغيرة في عملياتها الإنتاجية بإعفاءات جمركية تسهل الحصول عليه دون أن تشكل عبئا ماليا أخر على صاحب المنشأة، وبما يحرم منتجاتها من الحماية لإنتقاء الفرصة المتكافئة وبصفة خاصة امام البدائل المستورة التي تتمتع بإعفاءات ودعم في مواطن إنتاجها.

٤- ارتفاع قيمة الجمارك المفروضة على الآلات والمعدات وقطع الغيار المستوردة يزيد من أسعارها التى تحمل بمها المنشأة مما يمثل عبئا إضافيا عليها يحمل على تكلفة الإنتاج، فيرتفع سعر المنتج النهائي مما يخفض من قدرته التنافسية أمام المنتجات المستوردة. فهناك نحو ١٢ ضريبة مفروضة على المنشآت الصناعية في مصر وتمتص نحو ١٤ %من ربح المشروع

[١] -المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة - تصدرها كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم، المجلد )١٣ ،)العدد ١ مارس ٢٠١٩، بقلم اشرف اسماعيل صوفي هناء عبد القادر فايد مصطفى محمود احمد- كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم.

مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ضريبة المباني، ضريبة القوى المحركة، الدمغة وغيرها التي تحسب على المشروعات الصغيرة بصفة خاصة. هذا علاوة على فرض ١٠ %ضريبة مبيعات على المستورد من الآلات قبل والمواد الخام، اى ان هذه المستلزمات الإنتاجية الأساسية تفرض عليها الضريبة قبل المنتج .

٥- القصور في منح هذه المشروعات الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها المنشآت الصناعية طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٤٧ وقانون المجتمعات العم ارنية الجديدة رقم ٥٨ لعام ١٩٧٩ بعدم منحها إعفاء لمدة خمس سنوات مثل المنشآت الصناعية ، إلا أن هناك نوعا من القصور في تقديم معاملة متميزة للمشروعات الصغيرة والحرفية وغيرها من صور المنشآت الفردية .

٦- القصور في وجود نوع من التكامل الصناعي بين الصناعات الصغيرة والكبيرة والمتمثل في التعاقد من الباطن الذى يهيئ أوسع للصناعات الصغيرة كما يزودها في بعض الأحيان برأس المال العامل ويقدم لها المساعدات الفنية ، أما الصناعات الكبيرة فتستفيد بانخفاض التكاليف الخاصة بالعمليات التي تقوم على المنشآت الصغيرة وال يخفى أثر ذلك على تحسن مستوى الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية.

٧-صعوبة الحصول على الخدمات التمويلية المناسبة وذلك لانصراف معظم البنوك عن التعامل مع هذا القطاع الحيوي وتوجههم الأكبر للكيانات الكبيرة.

٨- صعوبة الحصول على المدخلات المدعمة لنجاح هذه القطاع مثل توفير العمالة الماهرة والتكنولوجيا الملائمة والمعلومات السهلة عن الأسواق والتسويق والمنتجات.

٩- قصور شبكات التسويق وخاصة الخارجية وعدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق.

١٠- معوقات ادارية وتنظيمية كثيرة ومعقدة ويقصد بذلك عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع والوقت اللازم لذلك ومتوسط الكلفة نسبة إلى متوسط دخل الفرد ،

وبالمثل بالنسبة لتسجيل المشروع والوقت اللازم لذلك ، كما تتضمن عناصر عديدة أخرى مثل النظام المصرفي والبنية التحتية وتراخيص الإنشاءات وغيرها من العناصر تشمل التراخيص والتموين واللوائح والضرائب والتأمينات وشئون البيئة والمساحات المناسبة وأماكن التشغيل والطرق والممرات ووسائل الأمان وتوفير الأمن للمكان والإنسان.، وقد تم ترتيب البلدان العربية حسب يسر القيام بالأعمال بين ( ١٨٣ ) دولة في العالم ، وإذا كان أفضل ترتيب لعام ٢٠٠٨ هو سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج ونيوزيلندا ، فإن ترتيب البلدان العربية بين دول العالم كان على النحو الآتي :

## جدول ( ١ )

## ترتيب البلدان العربية بين دول العالم حسب يسر الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروع الصغير[١]

| الدولة | الترتيب | الدولة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| السعودية | ١٥ | مصر | ١١٦ |
| البحرين | ١٨ | المغرب | ١٣٠ |
| قطر | ٣٧ | الجزائر | ١٣٤ |
| الكويت | ٥٢ | الضفة الغربية وغزة | ١٣٧ |
| عُمان | ٦٠ | السودان | ١٤٩ |
| تونس | ٧٣ | العراق | ١٥٠ |
| لبنان | ١٠١ | جيبوتي | ١٥٧ |
| اليمن | ١٠٣ | موريتانيا | ١٦١ |
| الأردن | ١٠٤ | | |

[1]- **(http://data.worldbank.org/indicator/ic.bus.ease.xq)**

وهكذا يتضح من الجدول السابق أن صاحب المشروع الصغير في مصر يعانى من كثرة وطول الإجراءات ، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام بعض الشباب عن الدخول في تلك المشروعات.

١١- الإحساس النفسي للكثيرين من القائمين على المشروعات الصغيرة بعدم العدل في التعامل معهم بالمقارنة برجال الأعمال والكبار والشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية المتوسطة والكبيرة .

١٢-تركيز وسائل العالم بكافة صورها اهتمامها للصناعات والمشروعات الكبيرة مما ولد شعورا لدى الكثيرين من القائمين على هذه الصناعات والمشروعات الصغيرة بتهميش دورهم في التنمية مع ضعف هذه المشروعات وعدم قدرتها على التنافسية العالمية والعلانية نظرا لمحدودية رأس مالها.

١٣- معاناة المشروعات الصغيرة من عدم توافر الضمان اللازم للاقتراض من البنوك مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فمطلوب منها سجل ائتماني ودراسة جدوى .وبعد اعادة النظر في هذه المعوقات يمكن حصرها في عدة معوقات سوف تحاول الدراسة تناولها بالبحث والدراسة وهى: صعوبات تتعلق بالتمويل، صعوبات تتعلق ببرامج التدريب والمنتج والتسويق، و صعوبات تتعلق بالكوادر البشرية العاملة والإدارة .

١٤- ضعف قدرة بعض أصحاب المشروعات الصغيرة على إدارتها بالشكل المناسب : وقد يرجع ذلك لضعف الخطط المستقبلية للمالكين ، وضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية ، والاعتماد على الخبرات العائلية والموروثة بشكل رئيس ، و تشير التقديرات إلى أن ( ٥ % ) فقط من العاملين في هذه المشروعات أخذوا دورات تدريبية قبل بدء أعمالهم ، وأن ( ١٠ % ) فقط منهم استفادوا من تعليمهم في العمل بهذه المشروعات ، كما أن هذه المشروعات تستخدم الحد الأدنى من المهنيين من قانونيين ومحاسبين

ومتخصصي تنمية الأعمال ، إذ لا تزيد نسبة هذه المشروعات عن ( ٧ % ) ولا تستفيد من الخدمات الحكومية الإرشادية إلا بنسبة ( ٨ % ) . ( الهيتي ، ٢٠٠٦ ، ١٣ ) ، وتأكيدا لما سبق يلاحظ أن نسبة المشروعات العربية الحاصلة على شهادة الأيزو- وهي أحد المقاييس لاستعداد المشروعات لتجويد إنتاجها – ما تزال ضئيلة كما يظهرها الجدول التالي لمصر وبعض الدول الأخرى .

## جدول ( ٢ )
## نسبة المشروعات الحاصلة على شهادة الأيزو
## في مصر وبعض الدول الأخرى إلى إجمالي المشروعات
## ( البنك الدولي، ٢٠٠٩)

| | |
|---|---|
| الجزائر(٢٠٠٧) ٨,٩٪ | البرازيل (٢٠٠٩) ٤٨,٤٪ |
| مصر (٢٠٠٨) ٥,٦٪ | الهند (٢٠٠٦) ٤٦,٧٪ |
| الأردن (٢٠٠٦) ٨,٦٪ | إيرلاندا (٢٠٠٥) ٣٧,٤٪ |
| لبنان (٢٠٠٦) ٥٣,%٠ | البيرو (٢٠٠٦) ٣٠,٩٪ |
| موريتانيا (٢٠٠٦) ٣,٦٪ | بولندا (٢٠٠٩) ٤٠,٧٪ |
| المغرب (٢٠٠٧) ١٢,٣٪ | تشيكيا (٢٠٠٩) ٣٣,٤٪ |

ويلاحظ من الجدول السابق الضعف المتناهي للمشروعات التي لها بنية مقاييس الجودة في مصر والدول العربية باستثناء لبنان .

١٥-افتقاد المنتج- أحيانا- لمواصفات ومعايير الجودة : ويرجع ذلك لاستعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج والتكنولوجيا البسيطة ، وارتفاع أسعار المواد

الأولية الجيدة ، فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة ، وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية [١].

١٦- قلة الاهتمام من قبل القائمين على إنشاء تلك المشروعات بإعداد دراسات جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع في تنفيذها : الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية[٢] .

١٧-الوضع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة : يسود الوضع غير الرسمي في قطاع المشروعات الصغيرة بمصر ، حيث تصل النسبة إلى ( ٣٧ % ) من إجمالي الناتج المحلي ؛ وتشير بيانات مسح سوق العمل المصري إلى أن أكثر من ( ٧٠ % ) من العمال العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون بشكل غير رسمي أي بدون إبرام عقد محكم وتأمين اجتماعي وغيره [٣].

١٨-ارتفاع نسب الحوادث والإصابات أثناء العمل : نتيجة الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل ، فضلاً عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية[٤] .

## سُبل النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر .

في إطار السعي لتذليل الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر والنهوض بها ، يلزم تهيئة مناخ مواتي لنجاح هذه المشروعات ، وتحقيقا لذلك يلزم الآتي :

١- إنشاء كيان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في صورة وزارة أو جهاز مستقل يتبع رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء . يكون جهاز تنمية المشروعات الصغيرة

---

[١] - دوابه ، اشرف محمد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات الاكاديمية والبحوث والتطوير ، اكاد السادات للعلوم الإدارية ، ص ، ٨٠ القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع( ٢٠٠٦ ).

[٢] - دوابه ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

[٣] - الأسرج ، حسين عبدالمطلب مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، ص ٢٤ ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٢٩ ، القاهرة ، أكتوبر( ٢٠٠٦ ) .

[٤] - دوابه ، مرجع سابق ، ص٧٩.

أحد اجنحته ويكون مسئول عن وضع استراتيجية النهوض بالمشروعات الصغيرة للخمسين عام القادمة

٢- منح مزايا تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الأسعار والإجراءات عند تخصيص الأراضي وعند التعامل مع الضرائب وكافة الأجهزة الحكومية ذات الصلة بإصدار التراخيص والسجلات

٤- مشاركة اتحادات جمعيات المشروعات الصغيرة في كافة مناقشات القوانين والقرارات التي تمس مستقبل المشروعات الصغيرة حتي تصدر واقعيه للنهوض بها

٥- أهمية مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة لحل مشاكل المشروعات الجديدة في المنظومة الحالية بإحياء دور بنك التنمية الصناعية والاستفادة من خبرته في إقراض المشروعات الجديدة[١].

٦- بتشجيع خريجي التعليم الفني الصناعي علي العمل الخاص، وذلك بتشجيع البنوك علي تمويل ورش خريجي المدارس الفنية فور تخرجهم دون الانتظار لبلوغ المقترض سن ٢١ سنة . والذي يضيع علي الدولة حاليا فرصه الاستفادة من خريجي المدارس الفنية بانخراطهم في أعمال لا تمت بصله لتخصصاتهم، وتدريب المعلمين والأكاديميين على كيفية استخدام المناهج التي يدرسونها في توليد الأفكار للمشروعات الصغيرة وإدارتها.

٧- التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة بتقديم مزايا خاصة بالمشروعات الكبيرة عند استخدامها للمشروعات الصغيرة كصناعات مغذيه له.

---

[١] -مقال منشور بجريدة المال يوم ١٣ ابريل ٢٠١٨ " مقترحات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة " للمهندس علاء السقطي / رئيس ائتلاف اتحاد الجمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة " بقلم / سهير محمد .

٨- إنشاء صناديق ضمان مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة ؛ بهدف تشجيع المؤسسات المالية على إقراضها .

٩- إنشاء مراكز للتدريب والاستشارات تهتم برفع كفاءة ومهارات أصحاب تلك المشروعات والعاملين بها ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الإدارية والفنية ، وتوفير المعلومات والبيانات .

١٠- تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية المتمثلة في تخصيص أراضي لإقامة المشروعات بأسعار مخفضة ، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية لها من كهرباء ومياه واتصالات ، كما يتم منح المشروعات الصغيرة إعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية على الدخل تمتد لعدة سنوات ، ومن هذه الحوافز أيضا ؛ قصر صناعة بعض المنتجات عليها ، وإلزام الشركات الكبرى على التعاقد مع الشركات الصغيرة لتوفير أجزاء من مكونات إنتاجها.

١١- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية ، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات .

١٢- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم .

١٣- تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية ، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة ، وخاصة إعادة هيكلة قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن استفادة . جميع فئات المجتمع التي ترغب في الاستثمار.

١٤- يتعين على البنوك في مصر تطوير دورها في دعم هذه المشروعات ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي :

– تخصيص وحدة بكل بنك تكون معنية بالتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة .

– تدريب الموظفين العاملين بتلك الوحدة وتعزيز مهاراتهم الإدارية ووعيهم بطبيعة تلك المشروعات واحتياجاتها .

– تبسيط إجراءات التعامل مع البنك والاعتماد على آليات تكنولوجية حديثة .

- توفير حزمة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لهذه المشروعات بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع على حدة .

١٥- إنشاء بوابة الكترونية خاصة بالمشروعات الصغيرة ، وتدريب الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة والعاملين بها على التعامل معها .

١٦- تنظيم زيارات ميدانية إلى الدول المتقدمة في مجال المشروعات الصغيرة للاستفادة بخبرات هذه الدول ، بما في ذلك أيضا تنظيم اللقاءات والمؤتمرات مع جهات محلية ودولية متخصصة في هذا المجال .

١٧- قيام الحكومة ورجال الأعمال بإقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقا لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية المصرية الأصيلة ، والتأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسيا وماديا واجتماعيا حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالإبداع والأصالة .

١٨- استخدام المعلومات والبحوث ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية ، وضرورة الاعتماد على الإنترنت ووسائل الاتصالات الحديثة .

١٩- الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل غير الرسمي وذلك لما تتضمنه هذه المصادر من إجحاف بأصحاب هذه المشروعات .

# الخاتمة والتوصيات

تناولنا في خلال هذا البحث حول الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة باعتبارها من أنسب البدائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وجاء البحث في خمسة محاور :

الأول ؛ تعريف المشروعات الصغيرة وأهم السمات التي تتميز بها وتضفي عليها ميزة اقتصادية عالية ، أما الثاني ؛ القانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١.

و تناولنا في الثالث ، دور الجهات الحكومية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

أما الرابع عرضنا تجارب بعض الدول الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة منها التجربة السنغافورية والماليزية والأمريكية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والدروس المستفادة منها، واخيرا التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و سُبل النهوض بها في مصر وانتهى البحث إلى أنه على الرغم من الجهود المصرية المبذولة للنهوض بالمشروعات الصغيرة ، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المرجو. وأنهينا بحثنا بالخاتمة والتوصيات والمراجع .

من خلال نتائج تلك الدراسة ، يمكن صياغة بعض التوصيات، التي من الممكن أن تسهم بشكل أو بآخر فى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة بصفة عامة ومن ضمنها المشروعات السياحية الصغيرة، ومن أهمها ما يلى:

- 1 تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية .

– 2إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية والسياحية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية والسياحية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظرا لمساهمة هذه المشروعات في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة.

– 3 تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع، مع مزيد من التوعية ببرامج البنوك في هذا الشأن.

– 4 إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يساهم في تذليل المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض، بالإضافة لتقديمه كضمانات للجهات المقرضة.

– 5 التوسع في أنشاء الشركات الداعمة ألنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأجيري، التي تعد احد الوسائل التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس المال اللازم للمشروع، حيث يقوم المقرض )شركة أو مؤسسة، أو بنك( بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين، وذلك من خلال عقود تأجير تمويلي تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل، وفى نهاية مدة التأجير، مثالً )٣-٥ سنوات(، يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد.

– 7 .تبنى ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق البيئة الإيجابية المشجعة لإقامة هذه المشروعات، وتقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها، وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية لفترة محدودة )٣-٦ سنوات(.مع توفير خدمات بتكلفة رمزية فى مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الإدارية والتدريب والتسويق والاستشارات، التي تحتاجها هذه المشروعات.

٨- ضرورة الاهتمام بالتعليم الريادي – في مختلف المراحل الجامعية وقبل الجامعية والذي من شأنه أن يعد خريجين مبدعين وأصحاب أعمال وليسوا باحثين عن وظائف تقليدية .

٩- توجيه أصحاب المشروعات الصغيرة نحو الاستثمار في المجالات التكنولوجية الحديثة باعتبارها الأكثر ربحية ولمواكبة المستجدات الاقتصادية مثل اقتصاد المعرفة .

وختاما يؤكد البحث على أن الاستثمار في المشروعات الصغيرة والتوسع فيها وتوفير سبل النجاح لها هو من أفضل السبل لحل مشكلات المجتمع المصري وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية:


١- البرادعي ، منى ( ٢٠١٦ ) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الوسط المفقود ، والحصول على التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ما وراء الحدود ، ص ٨٩ ، المعهد المصرفي المصري ، القاهرة ، ٩/٢٦ .

٢- السعدى ، أحمد ،٢٠٠٢، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن.

٣- الأسرج ، حسين عبدالمطلب، أكتوبر ٢٠٠٦ ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٢٩ ، القاهرة .

٤- جبريل ، أحمد ، ٢٠٠٢م ، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني ، ، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية ، الشارقة ٧-٩/٥/.

٥- درج ، علي احمد درج ( ٢٠١٥ ) التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٣ ، المجلد ٢٣ .

٦- د/ سمير زهير الصوص ، ٢٠١٠"بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة "– نماذج يمكن الاحتذاء به في فلسطين .

٧- دوابه ، ٢٠٠٦ ، اشرف محمد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات

الاكاديمية والبحوث والتطوير ، اكاد السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون .

٨- سمحان، حسين ،٢٠١٢ ،تمويل المشروعات الصغيرة مفاهيم اساسية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، العدد الثالث .

٩- شيماء مصطفى ، " ١٠ معلومات ال تعرفها عن »منصة المشروعات الصغيرة« في مصر" ، أخبار اليوم ٣٦ ،متاح على الرابط التالي https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2711492/1/10-

١٠- صفية حمدي ، " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ) ٨,٢ مليار جنيه إجمالي تمويلات بالنصف الاول من عام ٢٠١٩ ، ) جريدة المال ، ٢٠ أغسطس ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي :-
https://almalnews.com/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-2-8/

١١- عبد الحميد ، محمد ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية ، عام ٢٠٠٢ ، ندوة الرياض ٢/ ٥ .

١٢- عبد الرحمن عبد العال ، ٢٠٠٩ ، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، جابر عوض (محررا) دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية في الخبرة الآسيوية ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية.

١٣- عباس ، عائشة والدسوقي ، نهى ( ٢٠١٩ ) أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا ، دراسة تحليلية في الخلفيات " الأسس والأفاق ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا.

١٤- عمر، ايمن على ،٢٠٠٦ ،ادارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، دار نشر الثقافة.

١٥- ماهر ، أحمد ، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية ، مقال على الانترنت على الرابط التالي : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

١٦- فريدريك معتوق المارد الآسيوي يسيطر ، ٢٠١٣ ، مقاربة سوسيلو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان -كوريا- سنغافورة- الصين)،بيروت، منتدى المعارف.

١٧- مريم عدلي ، " قابيل يستعرض جهود الوزارة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2017 ، "جريدة وطني ، يناير ٢٠١٨ ، متاح على الرابط التالي -:
https://www.wataninet.com/2018/01/%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7/ -

١٨- ماجدة صالح ،الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا، .د: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين ، ٢٠٠٣، محرران آسيا والعولمة ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية .

٢٠- د/ محمد السيد سليم،٢٠٠٣ (محرران (لرؤي الأسيوية والعولمة )، الاطلس الاسيوي، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية .،لرؤى الاسيوية للعولمة .

٢١- ميرفت عبد العزيز ،سنغافورة وماليزيا ،في .د: محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم مسعد محرران، ١٩٩٧ ،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية .

٢٢- محمود عبد الفضيل ،٢٠٠٠، العرب والتجربة الاسيوية : الدروس المستفادة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٣- د. هبة عبد المنعم ، د . الوليد طلحة ، د. طارق اسماعيل ،٢٠١٩ ، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، أبو ظبى ، صندوق النقد العربي .

٢٤- يوسف ، محمد محمود عبدالله ، أكتوبر ( ٢٠١٥ ) ، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ... نماذج من التجربة المصرية ، المؤتمر الاقليمي " المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية " الواقع والتطلعات " ، الجامعة العربية المفتوحة ، الكويت .

٢٥- الهيئة العامة لاستعلامات رئيس الوزراء : إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية ٣٤ الصغر، ،الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧ ،متاح على الرابط التالي:http://sis.gov.eg/?lang=a

٢٦- منصة المشروعات الصغيرة ، متاح على الرابط التالي –:
https://www.msme.eg/ar/Pages/AboutPlatform.aspx

٢٧- المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة – تصدرها كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم، المجلد ١٣ ،العدد١، مارس ٢٠١٩، بقلم اشرف اسماعيل صوفي ، هناء عبد القادر فايد مصطفى محمود احمد– كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم.
(http://data.worldbank.org/indicator/ic.bus.ease.xq)

٢٨- ( تقرير التنمية البشرية في ماليزيا ، ٢٠٠٥).

٢٩- المجلس الوطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ص ٣٧ ، التقرير السنوي( ٢٠١٠ )

٣٠- مقال منشور بجريدة المال ١٣ ابريل ٢٠١٨ " مقترحات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة " للمهندس علاء السقطي / رئيس ائتلاف اتحاد الجمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة " بقلم / سهير محمد.

## قائمة المراجع الأجنبية :

Eivind B. Furlund ,Singapore from Third to first world Country :The Effect Development in little India and Chinatown, Norwegian University of Technology and Science Department of Geography, Trondheim, may 2008

(Gavin Sanderson , International Education Development in Singapore, International Education Journal , vol 3 , no 2 , 2012

-.١٩-١٨

Sawe, Benjamin Elisha(2017). "The Economy Of Malaysia." - WorldAtlas, Apr. 25, worldatlas.com/articles/the-economy-of-malaysia.html.,Retrieved 10-5-2018. Edited

Moh, Ghazali Younes (2006)p 25 Technology capacity Building for SMES. Sharing of Malaysian Experience.

-National SME Development council(2010) p21 SME Annual Report 2009/10 .

شرح معنى "المشروع الصغير."Small Project - هارفارد بزنس ريفيو -
https://hbrarabic.com